





وبالرغم من أن كافة الصكوك القانونية وقواعد القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان أكدت على منع ومكافحة العنف ضد المرأة والقضاء عليه، إلا أن ما نشهده في عالمنا اليوم من مظاهر العنف الموجه ضد المرأة وممارسات الاغتصاب التي تتعرض لها النساء والفتيات

حيث لا يوجد فيه فرق بينهما في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما تم التأكيد عليه في كافة القوانين والتشريعات المطبقة مثل، الميثاق الخضراء الكندي، لحقوق الانسان، والقانون رقم